JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي

التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي دورة تدريبية مدتها أسبوع للمحامين المترافعين والمستشارين القانونيين الداخليين ومديري المطالبات الذين يقررون أين يدار النزاع وكيف ينفذ الحكم الصادر فيه، ويخرج المشاركون منها بمذكرة استراتيجية المحكمة المختصة والتنفيذ. فالأطراف والأصول والشهود موزعون اليوم بين أنظمة قانونية متعددة، وخطأ مبكر في اختيار الجهة قد يكلف سنوات. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي.

لماذا يهم التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي الآن

تشكل ثلاث قوى النزاعات العابرة للحدود اليوم: أصول موزعة بين أنظمة قانونية كثيرة، ومجالس إدارة تطلب تقدير كلفة الدعاوى كأي خطر آخر، وخصوم يرفعون دعاوى منافسة بقصد المماطلة. والجهة التي ترسم خريطة الاختصاص مبكرا تختار محكمتها أو هيئتها، وتحمي أصولها، وتسترد حقوقها. أما الجهة التي تتأخر فتجد نفسها مدعى عليها أمام قضاء غير ملائم. وتقارن الدورة مسارات القضاء بالتحكيم في إطار اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها New York Convention، وتستعين بقواعد IBA Rules لتلقي الأدلة في التحكيم الدولي مرجعا لممارسات الإثبات.

المستفيدون من التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي

- المحامون الذين يرفعون الدعاوى أمام المحاكم ضد مدعى عليهم أجانب
- المستشارون الداخليون الذين يفاوضون على بنود تسوية النزاعات والقانون الواجب التطبيق
- مديرو المطالبات الذين يقدرون الدعاوى العابرة للحدود ويرصدون لها المخصصات
- الموظفون القانونيون الذين ينسقون مكاتب المحاماة الخارجية في أكثر من ولاية قضائية
- مختصو التحصيل الذين يتتبعون الأصول وينفذون الأحكام في الخارج

وتستفيد الإدارة القانونية أكثر حين يحضر معا رئيس التقاضي ومستشار العقود ومدير المطالبات، فتخرج بمنهج موحد لاختيار جهة النظر.

قدرات التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي

يتدرب المشاركون على القرارات التي تحسم القضية قبل النظر في موضوعها: جهة النظر والإجراءات والإثبات والتحصيل.

- موازنة التقاضي أمام المحاكم مع التحكيم — المستشار العام
- تقييم أسس الاختصاص القضائي — رئيس فريق التقاضي
- تصميم الرد على الإجراءات المتوازية وطلبات منع التقاضي — المحامي الخارجي
- تحديد خطة للتبليغ في الخارج وجمع الأدلة — فريق القضية
- اختبار قابلية الحكم أو قرار التحكيم للاعتراف حيث توجد الأصول — وحدة التحصيل
- إيصال مخاطر جهة النظر وفرص التحصيل المتوقعة — مجلس الإدارة

مصطلحات التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي الأساسية

- الاختصاص القضائي — سلطة المحكمة في نظر دعوى مرفوعة ضد مدعى عليه معين.
- عدم ملاءمة المحكمة — مبدأ يجيز للمحكمة التخلي عن الدعوى لوجود محكمة أنسب بوضوح.
- الدعوى المنظورة — قاعدة تجيز وقف دعوى قائمة بين الأطراف أنفسهم أمام محكمة أخرى.
- أمر منع التقاضي — أمر يمنع طرفا من رفع دعوى أو الاستمرار فيها أمام جهة أخرى.
- الإنابة القضائية — طلب رسمي من محكمة إلى محكمة أجنبية لسماع شهود أو تبليغ مستندات.
- الأمر بالتنفيذ — إجراء تعلن به المحكمة أن الحكم أو قرار التحكيم الأجنبي قابل للتنفيذ محليا.

التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي يوما بيوم

اليوم 1: خريطة جهات النظر

- رسم خريطة النزاع عبر الأنظمة القانونية — مواقع الأطراف والأصول والشهود
- مصفوفة المقارنة بين القضاء والتحكيم — اختيار جهة النظر الرئيسية
- تدقيق بنود تسوية النزاعات — الصياغة الحصرية أو غير المتماثلة أو المختلطة
- تحليل القانون الواجب التطبيق — الفصل بين القانون الحاكم وجهة النظر
- تقدير الكلفة والمدة — ضبط توقعات الرعاة بواقعية

اليوم 2: إثبات الاختصاص والطعن فيه

- ضوابط الاختصاص وعناصر الارتباط — تأسيس الدعوى أمام محكمة أجنبية
- دفوع عدم ملاءمة المحكمة — طلب وقف الدعوى أو مقاومته
- الجدول الزمني للدفع بعدم الاختصاص — حفظ الدفوع دون الخضوع للمحكمة
- التدابير المؤقتة وأوامر تجميد الأصول — حماية فرص التحصيل مبكرا
- إنفاذ اتفاقات اختيار المحكمة — إلزام الأطراف بالبند المتفق عليه

اليوم 3: الإجراءات المتوازية والإجراءات في الخارج

- الدعوى المنظورة والدعاوى المرتبطة — تحديد المحكمة التي تنظر أولا
- أوامر منع التقاضي ومنع التنفيذ — كبح الدعاوى المنافسة
- الدعاوى الاستباقية والإيداعات التكتيكية — كشف أساليب المماطلة
- تبليغ الأوراق القضائية في الخارج — طرق التبليغ الصحيحة ومددها
- ترجمة المستندات وتصديقها — تجنب العيوب الإجرائية

اليوم 4: الإثبات والاعتراف

- الإنابة القضائية وجمع الأدلة في الخارج — الحصول على شهادات الشهود الأجانب
- معيار تقديم المستندات وفق IBA Rules — تحديد نطاق طلبات الإفصاح
- الاعتراف بالأحكام الأجنبية — المعاملة بالمثل والنهائية والنظام العام
- أسباب رفض التنفيذ وفق New York Convention — اختبار مخاطر مقاومة القرار
- تتبع الأصول وترتيب خطوات التنفيذ — اختيار مكان التنفيذ الأول

اليوم 5: إعداد مذكرة استراتيجية المحكمة المختصة والتنفيذ

- محاكاة نزاع توريد في قطاع الإنشاءات — تطبيق مصفوفة جهة النظر
- تمرين مطالبة استئجار سفينة — الرد على دعوى منافسة
- تقييم مخاطر الاختصاص والإثبات — ترتيب خيارات جهة النظر
- تدريب على إحاطة مجلس الإدارة — شرح مخاطر جهة النظر والتحصيل
- مذكرة استراتيجية المحكمة المختصة والتنفيذ — اعتماد المسار الموصى به

تطبيق التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي بعد الدورة

- تدقيق بنود تسوية النزاعات في أكبر خمسة عقود عابرة للحدود باستخدام مصفوفة جهة النظر.
- إجراء مراجعة للاختصاص والتنفيذ في دعوى قائمة واحدة مع رسم الأصول ومخاطر الاعتراف.

أسئلة حول التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي

ما التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي ولماذا يهم الآن؟

التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي هو الاختيار المخطط لجهة النظر والإجراءات ومسار التنفيذ في نزاعات تمتد عبر أنظمة قانونية متعددة. ويهم الآن لأن الأصول والأطراف متفرقة، وقد يتركك الاختيار الخاطئ بحكم لا يمكن تنفيذه.

من المستفيد الأكبر من التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي؟

المستفيدون الأكثر هم المحامون المترافعون والمستشارون الداخليون ومديرو المطالبات. فهم يصوغون بنود النزاع ويطعنون في الاختصاص ويرفعون تقارير التحصيل، ويحسن المنهج الموحد كل قرار من هذه القرارات.

كيف يختلف التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي عن دورة إجراءات التحكيم؟

يركز التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي على الدعاوى أمام المحاكم واختيار جهة النظر. أما دورة إجراءات التحكيم فتتابع قضية أمام هيئة التحكيم من الإخطار إلى القرار، بينما تعد هذه الدورة التحكيم خيارا واحدا وتركز على الاختصاص والإجراءات المتوازية والاعتراف بالأحكام.

ماذا تعود به من تدريب التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي؟

تعود بخطة لجهة النظر والتنفيذ في نزاع واقعي. فهي ترتب خيارات القضاء والتحكيم، وتبين مخاطر الاختصاص والإثبات، وتنظم خطوات التنفيذ على الأصول.

التقاضي العابر للحدود والاختصاص القضائي: الطريق إلى الأمام

توجه مذكرة استراتيجية المحكمة المختصة والتنفيذ أولا قرار مكان رفع الدعوى، أو قرار الطعن في دعوى رفعت بالفعل. ويستخدمها المستشار العام ومديرو المطالبات لمواءمة الميزانيات. وبعد أول استخدام لها تستحق مراجعة قسم التنفيذ بعد تتبع الأصول، لأن فرص التحصيل كثيرا ما تغير جهة النظر المفضلة أكثر مما يغيرها موضوع النزاع.